جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان الدرس:

النظم القانونية في بلاد الاغريق

أستاذ الدرس: الدكتور **عطوي خالد** أستاذ محاضر قسم "أ"

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ليسانس، شعبة - الحقوق

الحجم الساعي الأسبوعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع

الحجم الساعي خلال السداسي: 22 ساعة و30 دقيقة

أهداف الدرس: تتمثل أهداف الدرس فيما يلي:

1- تعريف الطلبة على مراحل تطور تاريخ النظم القانونية في بلاد الإغريق
2- التعرف على المدونات القانونية التي عرفتها بلاد الإغريق
3- التعرف على موضوعات القانون التي عالجتها مدونات القانون في بلاد الإغريق
4- التعرف على مصادر القانون في بلاد الاغريق

ملخص الدرس:

تشمل الدراسة القانونية للنظم القانونية في بلاد الإغريق التي كانت مقسمة إلى عدة دويلات مرحلتين متتالين، المرحلة الأولى هي مرحلة الحكم الملكي والارستقراطي التي استمرت من القرن السادس عشر إلى القرن السابع قبل الميلاد (المطلب الأول)، أما المرحلة الثانية فقد استمرت من القرن السابع إلى القرن الثاني قبل الميلاد وفيها عرفت بلاد الإغريق تنظيم الحكم من قبل مجموعة من المصلحين"حكم فردي"، الأمر الذي أدى إلى بروز حكم الشعب لنفسه في المسائل السياسية والاقتصادية والقانونية والقضائية وغيرها، وهو الشيء الذي جعل معالجة الأزمات المختلفة التي عرفتها الأنظمة السياسية في بلاد اليونان القديم لا يقتصر على التدخلات التي قام بها العقلاء، والأحكام الصادرة عن محاكم التحكيم، و الأقوال القانونية التي جاء بها الفلاسفة والمفكرون، بل امتدت لتشمل بعض التشريعات القانونية التي جعلت بلاد الإغريق لا تتميز بموضوعاتها القانونية فحسب، بل بمصادرها القانونية وعوامل تطورها المختلفة (المطلب الثاني) .

السنة الجامعية: 2019- 2020

الفصل الثالث: النظم القانونية في الحضارات الغربية القديمة

إن الحضارات الغربية بما فيها الحضارة الإغريقية[1] والحضارة الرومانية، قد جاءت في عصور لاحقة جدا مقارنة بالحضارات الشرقية، لأن الشعوب الإغريقية والرومانية لم تعرف الكتابة إلا في القرن العاشر قبل الميلاد حينما نقل الإغريق حروف الهجاء عن الفينيقيين، كما أن بقية شعوب أوربا لم تصل إلى هذه المرحلة إلا في منتصف الألف التالية بعد ميلاد المسيح عيسى عليه السلام[2]، الأمر الذي جعل بدون شك النظم القانونية الغربية تتأثر بالنظم القانونية الشرقية، لكن هذا التأثير لم يمنع أثينا من انشاء نظم قانونية تتميز بها خاصة من الناحية السياسية[3] (المبحث الأول)، كما أن هذا التأثير لم يمنع روما من انشاء نظم قانونية تتميز بها خاصة من ذات الناحية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: النظم القانونية في بلاد الإغريق

إن الحقبة الأولى من تاريخ اليونان القديم غير واضحة المعالم والأخبار عنها متناقضة، فقد عرف بحر إيجه منذ الألف الثالثة قبل الميلاد حضارة إغريقية متقدمة، تفاعلت مع الحضارات الشرقية الأخرى، قبل أن تنتقل إلى داخل بلاد اليونان لتكون الحضارة الهيلينية التي ضمت بالإضافة إلى بلاد اليونان الحالية، سواحل أسيا الصغرى، وجزر بحر إيجه، لأن اليونانيين لما توسعوا في القرن الثامن قبل الميلاد وصل بهم المطاف إلى البحر الأسود، ولذلك انتشرت مستعمراتهم على طول الشواطئ الشمالية من المتوسط حتى اسبانيا[4].

لقد مرت النظم القانونية في بلاد الإغريق التي كانت مقسمة إلى عدة دويلات بمرحلتين متتالين، المرحلة الأولى هي مرحلة الحكم الملكي والارستقراطي التي استمرت من القرن السادس عشر إلى القرن السابع قبل الميلاد (المطلب الأول)، أما المرحلة الثانية فقد استمرت من القرن السابع إلى القرن الثاني قبل الميلاد وفيها عرفت بلاد الإغريق تنظيم الحكم من قبل مجموعة من المصلحين"حكم فردي"، الأمر الذي أدى إلى بروز حكم الشعب لنفسه في المسائل السياسية والاقتصادية والقانونية والقضائية وغيرها، وهو الشيء الذي جعل معالجة الأزمات المختلفة التي عرفتها الأنظمة السياسية في بلاد اليونان القديم لا يقتصر على التدخلات التي قام بها العقلاء، والأحكام الصادرة عن محاكم التحكيم، و الأقوال القانونية التي جاء بها الفلاسفة والمفكرون، بل امتدت لتشمل بعض التشريعات القانونية التي جعلت بلاد الإغريق لا تتميز بموضوعاتها القانونية فحسب، بل بمصادرها القانونية وعوامل تطورها المختلفة (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: القانون الإغريقي في العهدين الملكي والارستقراطي

---

[1] يطلق على الحضارة الإغريقية العديد من التسميات منها: الحضارة الهيلينية نسبة إلى "هيلاس" الاسم الذي يطلقه اليونانيون على بلادهم، وكذا الحضارة الإيجية نسبة إلى حضارة المدن التي نشأت على سواحل بحر إيجه.

[2] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص 137.

[3] دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 101.

[4] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 209.

بعد نزوح القبائل الآخية ذات الأصول الهندوأوروبية عام 1600 قبل الميلاد، ونزوح القبائل الدورية في أواخر القرن 12 قبل الميلاد، حتى شهدت بلاد الإغريق صراعا كبيرا بسبب إستبدادات الحكام التي أدت إلى تكوين معالم الحضارة في بلاد أسيا الصغرى و المدن الإغريقية التي شهدت نوعين من نظام الحكم هما الحكم الملكي الذي اختفى مع بداية القرن السابع قبل الميلاد ليحل محله الحكم الارستقراطي الذي لم يعمر طويلا بسبب الصفات المثالية لهذا الحكم[5]، ولذلك كشفت النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الدينية والقضائية التي عرفتها بلاد الإغريق في هذين العهدين (الفرع الأول) أن نظامها القانوني قد اعتمد في وجوده على جملة من المصادر القانونية المختلفة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: النظم المختلفة لبلاد الإغريق في العهدين الملكي والارستقراطي

تميزت بلاد الأغريق في هذين العهدين، بنظرية الدورات من الناحية الداخلية (أولا)، والصراعات والحروب من ناحية السياسة الخارجية (ثانيا)، والأسطورة المجسدة للآلهة من الناحية الدينية (ثالثا)، و استيلاء الأثرياء على البنية الاقتصادية (رابعا)، وتقسيم المجتمع إلى طبقات من الناحية الاجتماعية (خامسا)، واستخدام القوة وحل النزاعات عن طريق الأعيان من الناحية القضائية (سادسا).

أولا: مرور الأنظمة السياسية لدولة المدينة بنظرية الدورات

لقد تعرض الفلاسفة اليونان، خاصة أرسطو للمراحل التي مر بها نظام الحكم في المدن الإغريقية وتوصلوا إلى نظرية سميت بنظرية الدورات التي يمر فيها الحكم بدورة تعقبها ثانية وثالثة... وهكذا، فخلال الدورة الأولى تتتابع صور مختلفة للحكم، تبدأ بنظام ملكي مطلق يعتمد فيه الملك على الأشراف والكهان؛ ومع مرور الوقت يستولى هؤلاء على السلطة، ويطلق على هذا الحكم اسم حكم الأقلية، وفي النظام الأخير يحل النظام الارستقراطي أو حكم الأفضلية محل النظام الملكي المطلق، وخلال هذا النظام تحاول الأقلية الحاكمة استغلال الطبقات الدنيا من جميع النواحي، لذا تثور هذه الطبقة وتطالب بالمساواة، وهنا يتحول الحكم إلى الديمقراطية أو حكم الشعب فيحل النظام الديمقراطي محل النظام الارستقراطي، ومع مرور الزمن يتحول الحكم الديمقراطي إلى فوضى، وخلالها يظهر شخص قوي ويقيم حكما ملكيا مطلقا مرة أخرى، وتبدأ دورة ثانية وهكذا[6].

ثانيا: قيام الصراعات والحروب بين دول المدينة في بلاد الإغريق

رغم تمتع مدن الإغريق بالثقافة الواحدة، إلا أنها عرفت الكثير من الصراعات والحروب بحثا عن الزعامة العسكرية خاصة من قبل مدينة أثينا واسبرطة ومقدونية. ولم تهدأ تلك الحروب إلا بعد أن عرفت بلاد الإغريق في عهدها الفوضوي غزوا أجنبيا من قبل الفرس والرومان[7]. ويعزز المؤرخون هذه الظاهرة إلى أن شعوب هذه الدويلات كانت منفصلة عن بعضها البعض بالسلاسل الجبلية و الجزر والخلجان الكبيرة التي قسمت الشاطئ اليوناني إلى مستوطنات مستقلة و أكثر من ذلك هو أن سكان البر الأصلي كانوا بعيدين عن سكان الجزر والمدن المتناثرة في أسيا الصغرى، ولذلك كان لكل مدينة حكومتها وشرائعها الخاصة بها[8].

---

[5] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 99.، فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 138.

[6] دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 103.

[7] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، 98.

[8] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 211.

ثالثا:اتصال الديانة الوثنية بالأساطير

قبل اعتناق سكان بلاد الإغريق للديانة المسيحية، كانت الديانة الوثنية متصلة بالأساطير التي تفسر ما عجز الفكر البشري على فهمه، ولذلك كانت الأسطورة تقول بأن الكون قد خلق من قبل الآلهة كإلاه الطبيعة و إلاه البحر و إلاه الأرض الجبل، وكل هذه الآلهة تعتبر جزءا من الكون الذي يشرف عليه الإلاه زوس برعاية الإلهة تميس[9].

رابعا:استيلاء الأثرياء على البنية الاقتصادية

في العهد الملكي والارستقراطي استولت طبقة النبلاء الأثرياء على مساحات شاسعة من الأرض وكان أفراد هذه الطبقة يتوارثون الثروة والمركز الإجتماعي أبا عن جد. كما كان هؤلاء النبلاء يتمرسون على استعمال الأسلحة للدفاع عن الدولة في زمن الحرب[10].

خامسا: تقسيم المجتمع إلى طبقات

لقد اشتهر المجتمع الإغريقي بثلاث طبقات، فأثينا كانت تتكون بشكل عام من ثلاث طبقات اجتماعية هي: طبقة المواطنين، طبقة العبيد الأرقاء، طبقة الأجانب المقيمين، أما اسبرطة فقد كانت تتكون من: المواطنين"الإسبارطياتوس"، العامة"البيريؤيكي"، العبيد" الهلوتس" [11].

سادسا: استخدام القوة وحل النزاعات عن طريق الأعيان

لقد كانت الطريقة المثلى لحل النزاعات بين الأفراد هي استخدام القوة وكان القتال بين القبائل من الوسائل العادية في ذلك الوقت الذي لا يملك فيه الناس من أساسيات التفكير شيئا، ولذلك كان الاعتداء على الفرد يعني الاعتداء على جماعة كلها، ولذلك أصبحت الدية مقبولة بين الأفراد لحل النزاعات بدلا من إراقة الدماء. كما صار مألوفا بعد ذلك أن يكون في كل قرية شخص حكيم يعرف بالعدل والاستقامة يقصده الجميع ليقضي بينهم بالعدل. وقد كان رؤساء القبائل يقومون بهذا الدور[12].

الفرع الثاني: مصادر القانون الإغريقي في العهدين الملكي والارستقراطي

تتمثل مصادر النظام القانوني في بلاد الأغريق في العهدين الملكي والارستقراطي في: التشريعات التي ظهرت كردة فعل لمعالجة الصراع على الحكم في اسبرطة (أولا)، الأعراف المتداولة و المستمدة من الدين (ثانيا)، أقوال الفلاسفة (ثالثا).

أولا: ظهور قانون ليكرجس في اسبرطة كوسيلة قانونية لمعالجة الصراع على الحكم

لقد عرف المجتمع اليوناني من حيث التنظيم السياسي نظام المدن الذي جعل من كل مدينة دويلة مستقلة لها جيشها و إلاهها ورئيسها الخاص، وكان من هذه المدن مدينة اسبرطة التي كانت تعد مدينة الارستقراطية

---

[9] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، 98.

[10] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 221.

[11] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 147- 151.، أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، 98.

[12] حمزة السروي، فلسفة القانون بين اليونان والرومان وانعكاسهم على النظم السياسية عندهم، دار الكتبي للنشر والتوزيع والمطبوعات، ط01، القاهرة، ص 04.

أو الأقلية الحاكمة[13]، التي اشتد فيها الصراع على الحكم فظهر فيها قانون المشرع ليكرجس كوسيلة قانونية لمعالجة هذا الصراع[14]، لذلك سنتطرق لهذا القانون من حيث: تاريخ ومكان وغرضه(1) ومضمونه (2).

1: تاريخ ومكان و غرض صدور قانون ليكرجس

حينما اشتد الصراع السياسي بين الملكين الذين كانا يتنازعا على حكم مدينة اسبرطة منذ عام 900 قبل الميلاد، اتبع الإسبرطيون في نظام حياتهم قوانين مُشرعة ولذلك قال المؤرخ اليوناني هيردوت: "أن نظام حياتهم يرجع إلى ليكرجس المشرع الذي عاش في حوالي القرن التاسع قبل الميلاد حيث سن القوانين واللوائح التي اتبعها الاسبرطيون دستورا لهم في الحياة"، ولذلك نظمت تلك القوانين نظام الحياة في إسبرطة حتى صارت الدولة هي المهيمنة على كافة الأمور[15].

2: مضمون قانون ليكرجس لقد تضمن قانون ليكرجس مجموعة من الموضوعات هي:

أ: تحديد اختصاصات أجهزة الحكم داخل اسبرطة

لقد تشكلت الحكومة الإسبرطية من الهيئات التالية:

- **الملكان**: ينتخبان من اكبر أسرتين في المدينة، أحدهما يتولى القيادة العليا للجيوش بينما يبقى الثاني في المدينة، كما كان عضوين في مجلس الشيوخ وكان يرأسان الهيئة القضائية، ولكنهما لا يتدخلان إلا في قوانين الأسرة[16]، كما كانت لهما اختصاصات عقائدية حيث يقومان بتقديم القرابين لتماثيلهم في المناسبات المختلفة. كما نص القانون على أنه حينما يتوفى أحد الملوك يخلفه ابنه أو واحد من أقاربه[(17)]،و كانت أعمال كل منهما خاضعة لرقابة الأخر، وكانا معا خاضعين لرقابة مجلس الشيوخ[18]، ولذلك تم تفسير ظاهرة وجود ملكين في اسبرطة بوجود قبيلتين كبيرتين تتقاسمان الحكم، ولذلك أبقى ليكرجس على هذا النظام كوسيلة من وسائل الحد من سلطات الملك الواحد، لأن كل ملك منهما من شأنه أن يحد من سلطة الملك الآخر.

مجلس الشيوخ" Gerousia": هو مجلس منتخب يتكون من 30 عضوا من بينهم الملكان، ينتخبون لمدى الحياة من المواطنين الذين يبلغون ستون عاما، مهمته مناقشة السياسة العليا للدولة وإبداء النصح للملك والنظر في القضايا الخطيرة ثم يقوم بأعداد الأمور"القوانين والقرارات" قبل عرضها على مجلس الشعب.

المجلس الشعبي" الأبيلا، Apeila": يضم جميع المواطنين الأحرار الاسبرطيين فوق سن 30 وكان يجتمع مرة كل شهر في مكان محدد، وقد كانت سلطة هذا المجلس محدودة بالموافقة أو الامتناع عن تأييد القوانين التي يقدمها مجلس الشيوخ أو الرقباء بشرط أن يتم ذلك بدون تعديل أو مناقشة.

---

[13] BOKALI، النظم القانونية في الحضارة الإغريقية، 19 أوت 2010، الرابط: https://www.droit-dz.com/forum/threads/2825، تاريخ المشاهدة 2019/10/08.

[14] محمد عيوني، دور الرقيق في الحياة السياسية والثقافية ببلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 4 و5 الهجريين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1، 2012، ص 25.

[15] MR ISMAILMOVIC، التاريخ العالمي والإسلامي، 2012/12/14، الرابط:http://www.startimes.com/?t=31823487، تاريخ المشاهدة: 2019/10/08.

[16] فوزي مكاوي، تاريخ العالم الإغريقي وحضارته، ط01، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، 1980، ص 87، 88.

[17] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 26.

[18] فوزي مكاوي، المرجع السابق، ص 88.

هيئة الأفورين" الرقباء الشعبيون": هي هيئة تتكون من خمسة أفراد، تحل محل الملكين وقت الحرب حينما يقودان الجيوش خارج المدينة. ومع مرور الوقت زادت سلطات هذه الهيئات فصارت تحاكم من تشاء وتقبض على من تشاء[19].

الجيش: كان الجيش محور الحياة الاسبرطية حتى قيل أن اسبرطة كانت جيشا لا أكثر، لذلك قال ليكرجوس: " ...إن اسبرطة مدينة محصنة بالرجال لا بأسوار من الأحجار..."[20].

ب: تحديد علاقة المجتمع الاسبرطي بغيره من المجتمعات

لقد حرم قانون ليكرجس على الإسبرطيين الاختلاط بالأغراب وحرم على الأغراب القدوم إلى إسبرطة أو الاختلاط بهم[21]، لذلك لم يسمح للمواطنين بمغادرة اسبرطة دون إذن الدولة أو لأغراضها، وكذلك لم يرحب الاسبرطيين بالأجانب في بلادهم حيث لم يكن بسمح لهم في الإقامة إلا فترة محددة، إذا تجاوزها تقوم قوات الشرطة بترحيلهم إلى حدود المدينة[22].

ج: تحديد النظام الإجتماعي داخل اسبرطة

لقد كان الدستور الإسبرطي يفرض على الرجال من سن الثلاثين إلى سن الستين أن يشاركوا في وجبة الطعام الجماعية مع الجماعات العسكرية التي ينتمون إليها، وكان يشترط أن يتحمل كل منهم بعض نفقات الطعام ولا تتحمل الدولة شيء من هذه التكاليف إلا للملكين، وكان استخدام المعادن والنقود محرما على رجال الدولة، أما الأراضي الزراعية فكانت توزع على المواطنين بالتساوي و كان العبيد يقوم بزراعتها لهم مقابل نصيب من الإنتاج لا يزيد من سدس المحصول، كما نص الدستور على أن يتساوى المواطنون في المظهر السكني وطرق المعيشة و الزي والشكل، فالجميع يحلقون الشوارب ويسرون حفاة الأقدام ويلبسون ملابس حمراء متشابهة كما سمح القانون الاسبرطي للبنات بالتدرب في الألعاب الرياضية كالذكور، كما سمح لهن بالتجارة والميراث[23].

ثانيا: الأعراف المتداولة و المستمدة من الدين

قبل ظهور الشرائع المدونة عام 624 ق.م كانت الشرائع الإغريقية تعتمد على الأعراف المتداولة[24]، الأمر الذي جعلها المصدر الجوهري للقانون في مرحلة التنظيمات القبلية التي كان الملك يعتبر فيها نفسه حاكما لغيره من الجماعات[25]، ولذلك كان العرف يستمد في غالب الأحيان من الديانة،لأن الملوك كانوا يمارسون ثلاثة أنواع من السلطات، سلطة دينية تتمثل في الطقوس والقرابين التي يرضي بها الملك يوميا الآلهة، فيقوم بدور الوصل بين الشعب والآلهة، السلطة التشريعية التي يتولى من خلالها الملك الفصل في الخلافات بين الرعايا

---

[19] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 27.

[20] فوزي مكاوي، المرجع السابق، ص 89.

[21] حصه محمد المنيف، التربية الإغريقية، 10 مارس 2011، الرابط: http://hessa-almoneef.blogspot.com/2011/03/blog-post_10.html، تاريخ المشاهدة: 2019/10/08.

[22] فوزي مكاوي، المرجع السابق، ص87.

[23] فوزي مكاوي، المرجع نفسه، ص 86.

[24] احمد حبيب سنيد عبود الفتلاوي، قوانين الإغريق المدونة، 08/ 07/ 2011، الرابط: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=10&depid=5&lcid=21094، تاريخ المشاهدة: 14/ 10/ 2019.

[25] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص232.

من خلال أحكامه التي استمدها من الإلاه زيوس، السلطة العسكرية التي يمارسها الملك نظرا لما يتمتع به من شجاعة وحنكة وخبرة[26].

ثالثا: أقوال الفلاسفة: لقد قال فيثاغورس في هذا الصدد:" إن القانون تعبير عن الاتفاق القائم بين أفراد الجماعة ومادام كذلك فأنه لا يفقد أهميته والأفراد عندما يضعون قانونا يتفقون على الخضوع له إلى أن يتفقوا من جديد على تبديله أو استبداله بغيره"[27].

المطلب الثاني: القانون الإغريقي في عهدي الحكم الفردي و الديمقراطي

لقد شهد التاريخ اليوناني القديم في المرحلة الممتدة بين القرنين السابع والثاني قبل الميلاد، مرحلتين متتاليتين، هما مرحلة الحكم الفردي المطلق أو حكم الطغاة[28] الذي استمر من نهاية القرن السابع قبل الميلاد إلى بداية القرن الخامس قبل الميلاد، وفيها تولى المشرع في المدن الإغريقية تحويل الأعراف والتقاليد إلى قوانين مدونة (الفرع الأول). أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الحكم الديمقراطي الذي لم يسد المدن اليونانية طفرة واحدة منذ القرن الخامس، بل بقت خلاله بعض المدن محافظة على حكم الأقليات كمدينة اسبرطة التي تسربت إليها الديمقراطية عام 371 ق.م بعد انهزامها في معركة لوكترا[(29)] (الفرع الثاني).

الفرع الأول: القانون الإغريقي في عهد الحكم الفردي

بفضل التوسع ونمو التجارة والصناعة وتطور المجتمع بدأت الطبقات الشعبية تطالب بإصلاح النظام وتهدد باستعمال القوة كردة فعل منها على المعاملة السيئة الناتجة عن تجاوز سلطات الحكام في ظل الحكم الملكي والحكم الارستقراطي، ولذلك وصل عدد من الحكام أو المصلحين الاجتماعيين في أثينا كالحاكم دراكون و الحاكم صولون إلى إصدار قانونين حملا اسميهما هما: قانون دراكون (أولا)، وقانون صولون (ثانيا) وغيرهما من المصادر الأخرى التي ترتبت عنها جملة من النتائج القانونية (ثالثا).

أولا: قانون دراكون Code de dracon

رغبة في تهدئة الشعب وإنقاذ الدولة من الفوضى عين الأشراف أحدهم حاكما لمدينة أثينا ليجمع القوانين السابقة ويشذبها ويدون التقاليد العرفية السائدة حتى تتمكن الطبقة العامة من الإطلاع عليها[30]، ولذلك ساعدت القوات العسكرية والجماهير الشعبي أصحاب الكفاءات الشخصية في الوصول إلى الحكم مثل دراكون[31]، الذي أصدر قانونه حوالي سنة 621 قبل الميلاد، الأمر الذي جعله أول شخص يوضع مجموعة قوانين مكتوبة، كما جعله أول مشرع ديمقراطي، لأنه تولى مسؤولية سن القوانين بناء على طلب مواطني أثينا، الذين لم يتوقعوا أن تكون قوانينه قاسية بالشكل الذي صاغه[32]، الأمر الذي جعل قانونه هذا يتميز من حيث مكان وتاريخ صدوره والغرض منه (1) وكذا من حيث مضمونه (2) وخصائصه(3).

1-مكان وتاريخ صدور قانون دراكون والغرض منه:

---

[26] فاضلي، ص 136-137.

[27] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 231.

[28] يطلق اليونانيين اسم طاغية "تيرانوس" على كل من يأخذ الحكم بالقوة. أنظر: دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 105.

[29] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 141.

[30] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 233.

[31] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 117.

[32] دراكون، الرابط:https://www.marefa.org ، تاريخ المشاهدة: 2019/10/07.

رغم أن التاريخ لم يحفظ نصوص هذا القانون والشكل الذي صدرت فيه[33]، إلا أن كتابات المؤرخين قد أشارت إلى صدوره في أثينا في بلاد الإغريق حوالي621 ق م، على يد حاكم مدينة أثينا دراكون[34]، الذي أعلن أحكامه على العامة من أجل التقليل من حالة الاستياء الذي سببه ظلم النظام القضائي الذي كان يستند على القوانين غير المكتوبة التي لا يعرفها سوى قلة من القضاة الأرستقراطيين الذين عُرفوا بمحاباتهم للنبلاء[35]،ولذلك أنهى هذا القانون احتكار طبقة الأشراف في معرفتهم للقوانين[36]، لأنه استهدف إشراك الشعب في السلطة بجانب الارستقراطيين من الأشراف ورجال الأعمال، كما استهدف أيضا نشر قواعد قانونية واضحة المعالم حتى يعرفها كل الناس وتطبق على الجميع دون تمييز بينهم تحقيقا لمبدأ المساواة[37].

2: مضمون قانون دراكون

إن رغبة "دراكون" في الموازنة بين حقوق العامة التي طلبت منه إصدار هذا القانون ومصالح الأشراف الذين عينوه لأن يكون حاكما في أثينا، قد جعلت قانونه يتضمن جملة من الحقوق الانسانية هي :

أ- العادات والتقاليد العرفية السائدة: رغم أن قانون دراكون لم يحد من وطأة التقاليد والأعراف التي كان الناس يشكون من قسوتها بسبب إجحافها بحقوقهم[38]، إلا أنه تبنى الكثير منها وأعاد صياغتها في وضوح حتى لا تفسر تفسيرا طبقيا أو طائفيا، ولذلك أدخل عليها هذا القانون بعض التعديلات التي تتعلق بمبدأ المساواة بين الناس أمام القانون سواء من حيث وحدة القضاء أو وحدة القواعد القانونية الواجبة التطبيق أو تنفيذ الأحكام القضائية[39]، وهذا هو الأمر الذي جعل هذا القانون ينهي من الناحية النظرية حالة الأحكام القاسية التي كان الناس يشتكون من قسوتها [40].

ب- فصل القواعد القانونية عن الدين: رغم أن قانون دراكون قد صدر في عصر انفصلت فيه القواعد القانونية عن الدين[41]، إلا أن الفقرات الأولى لهذا القانون قد نصت على ضرورة تمجيد آلهة البلاد وأبطالها وتقديم القرابين إليها كل عام دون الخروج على الشعائر التي اتبعها الأسلاف، غير أن أحكام هذا القانون لم تتضمن أية نصوص منقولة عن الأحكام الدينية[42]، وهذا هو الأمر الذي جعل هذا الفصل يعتبر مجرد فصل نسبي، لأن نصه على تمجيد الآلهة معناه أنه يسعى لاحترام الديانة ولو من الناحية الشكلية.

ت-إحلال السلام محل الحروب و الثأر: لأن قانون دراكون ألغى مبدأ العدالة الفردية (الانتقام والثأر) لصالح عدالة الدولة التي تتولى توقيع العقاب على الأفراد[43].

---

[33] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، 138.

[34] ياسر طالب الخزاعلة، عوض خلف اخو ارشيدة، حقوق الإنسان في الفكر الهاشمي، ط01، دار الخليج، عمان، 2015، ص 90.

[35] الدستور الدراكوني، الرابط:https://www.marefa.org ، تاريخ المشاهدة: 2019/10/07.

[36] عبد الجبار عبد الوهاب سلطان الجبوري، حقوق الإنسان بين النصوص والنسيان، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2015، ص 150.

[37] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، 138.

[38] ياسر طالب الخزاعلة، عوض خلف اخو ارشيدة، المرجع السابق، ص 90.

[39] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، 139.

[40] عبد الجبار عبد الوهاب سلطان الجبوري، المرجع السابق، ص 150.

[41] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، 138.

[42] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 233.

[43] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 233.، ياسر طالب الخزاعلة، عوض خلف اخو ارشيدة، المرجع السابق، ص 90.

ث-نقل السلطة القضائية للدولة[44]: لأن هذا القانون وضع حدا لتعسف رؤساء العشائر وحالة الانتقام الفردي التي كانت تشهدها أثينا[45]، وهذا ما جعله ينظم المحاكم ويرتب اختصاصاتها[46].

ج- المساواة بين الناس في الحقوق السياسية والمساواة أمام القانون: لأن قانون دراكون قضى على احتكار الأشراف للسلطة السياسية بعد أن قضى على احتكارهم على علم القانون والقضاء. كما نص على المساواة أمام القانون من خلال تغليب القانون الجديد على القوانين السابقة، وفي جعل القانون سيدا على الجميع لا يستطيع أحد التهرب من تطبيقه[47].

ح- قسوة الأحكام الصادرة بحق الناس: نظرا لأتصاف أحكام قانون دراكون بالشدة في تطبيق العقوبات، ولذلك قيل عنها بأنها "كتبت بالدم"؛ لأنها نصت على عقوبة الإعدام في معظم الجرائم[48]. ولذلك صارت كلمة دراكون كلمة عالمية تطلق على الأفعال التي تمتاز بالقسوة وعدم تطبيق العدالة[49]، كما تميزت أحكام هذا القانون بوضع عقوبات محددة للأفعال المعاقب عليها، وأدخلت في الاعتبار القصد الجنائي للفاعل في جرائم القتل، لذلك اختلفت عقوبة القتل العمد عن عقوبة القتل غير العمد[50].

3: خصائص قانون دراكون

إذا كانت أحكام قانون دراكون قد جاءت من الناحية النظرية أكثر انسجاما مع أمال طبقة الأشراف ومصالحها وحقها في تفسير القانون، فإنها تعرضت من الناحية الواقعية لاعتراضات ذات الطبقة، وخيبة أمل العامة لما اتصفت به أحكامها من قسوة وعدم كفاية في حل الأزمات الإجتماعية، لأن أحكام هذا القانون بقيت سارية لمدة 30 سنة[51]، وهذا هو الأمر الذي جعل هذا القانون يتميز بالخصائص التالية:

أ: تحقيق مصالح وآمال طبقة الأشراف وتخويلهم حق تفسير القانون: رغم أن قانون دراكون قد جاء من الناحية النظرية من أجل وضع حد لتحكم طبقة الأشراف في تشريع القوانين وتفسيرها حسب مصالحهم، إلا أنه لم يضع حد لتدخل هذه الفئة في السلطة، و هذا ما جعله أكثر انسجاما مع أمال طبقة الأشراف و مصالحها وحقها في تفسير القانون.

ب: **اعتبار قانون دراكون مظهرا من مظاهر الديمقراطية**: لأنه جعل هذا الحاكم يتكلم في مدينة أثينا باسم الشعب، وليس باسم الآلهة[52].

ج: **كشف حقوق وواجبات العامة من الشعب**: لقد كشف قانون دراكون للعوام ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وهذا ما جعله أول قانون يوناني مكتوب من حق عامة الناس الاطلاع عليه[53].

---

[44] ياسر طالب الخزاعلة، عوض خلف اخو ارشيدة، المرجع السابق، ص 90.

[45] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، 139.

[46] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 233.

[47] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 234.

[48] دراكون، المرجع السابق،

[49] دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 106.

[50] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، 139.

[51] دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 106.

[52] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، 139.

[53] عبد الجبار عبد الوهاب سلطان الجبوري، المرجع السابق، ص 150.

د: **عدم تحقيق المساواة بين الأفراد:** إذا كان قانون داكون قد نص على المساواة بين الناس عن طريق وحدة القانون والقضاء، إلا أنه استثنى الأجانب والعبيد[54]، كما لم يقضي على الفوارق بين الطبقات، لأن النظام الذي وضعه لم يستفد منه سوى طبقة رجال الأعمال[55].

هـ: قسوة بعض الأحكام الصادرة بحق الناس من جهة، وعدم كفاية بعض الأحكام الأخرى في حل الأزمات الاجتماعية التي كانت في أثينا، ولذلك قال أرسطو:" ليس في قانون دراكون شيء خاص ولا خالد إلا القوة وتغليظ العقوبات"[56]، ولهذا ظلت الطبقات العامة تطالب بإصلاح هذا القانون حتى تم الاتفاق على الحاكم صولون لوضع قانون جديد.

ثانيا: قانون صولون code de Solon

يعتبر صولون من أبرز السياسيين في مدينة أثينا اليونانية، حكم فيها بعدما انتخبه الشعب عام 594 ق.م، أي بعد مرور 20 عاما تقريبا على صدور قانون دراكون لمساعدة الفقراء الذين رزحوا تحت أعباء الديون، ولذلك عرف قانونه الذي أصدره عام 594 ق م باسم "سيسكثيا" أي "رفع الأعباء"[57]، ولهذا سوف نتطرق لهذا القانون من حيث تاريخ ومكان وشكل صدوره (1)، الغرض منه (2)، مضمونه (3).

1- تاريخ ومكان وشكل صدور قانون صولون

لا يعرف المؤرخون نطاق وشكل العمل التشريعي لقانون صولون، الذي تم التعرف على بعض أحكامه من بعض ثنايا كتب المؤرخين الذين أشاروا إلى أن صولون قد أصدر هذا القانون أو هذه المدونة كما تسمى في بعض المراجع في مدينة أثينا عام 594 قبل الميلاد، أي في نفس العام الذي تم انتخابه فيه من قبل عموم الشعب لكي يحقق الاستقرار ويقضي على الفوارق الموجودة بين الطبقات الاجتماعية[58].

2- **الغرض من صدور قانون صولون**

جاء تشريع دراكون لمواصلة الإصلاحات السياسية والاجتماعية ولتحقيق الاستقرار الذي لم يحققه قانون دراكون[59]، لأن الأشراف عارضوا قانون دراكون ووضعوا العقبات في سبيل تنفيذه، فضلا على أن نصوص قانون دراكون لم تحقق المساواة التامة بين الناس، ولم تقض على تحكم الأقوياء في الضعفاء ولم تنقذ طبقة العامة من الاسترقاق بسبب الدين، ولذلك اصدر صولون قانونه من أجل المساواة والقضاء على امتياز الطبقات وإعادة الاستقرار لمدينة أثينا فضلا عن القضاء على تحكم الأقوياء في الضعفاء[60].

3 - مضمون قانون صولون

لقد نشر صولون إصلاحاته على منشورات خشبية في الساحة العمومية لكي يتم الإطلاع عليها، فهو ألغى شرائع دراكون بطريقة مباشرة تارة وغير مباشرة تارة أخرى[61]، ومن هذه الإصلاحات نذكر ما يلي:

---

[54] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 117.

[55] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، 139.

[56] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 117.

[57] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 234.

[58] دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 107.

[59] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 118,

[60] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص 140.

[61] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 234.

أ) معالجة مشاكل عدم الاستقرار الموجودة بين الطبقات الاجتماعية، كإلغاء ديون الفلاحين المعسرين و الرهون العقارية وإعادة الأراضي إلى أصحابها وتحرير الرقيق الذين فقدوا حريتهم بسبب عجزهم عن وفاء الدين، كما حدد سعر الفائدة في الديون وحرم الربا الفاحش، وحدد مساحة الأرض التي يحق لكل شريف أن يمتلكها فألغى بذلك الملكيات الوسطى والصغرى، وأرضى بهذا العمل فئتي الفلاحين والمحرومين ومنح كل مواطن يخسر دعواه أمام القضاء الحق في استئنافها أمام هيئة المحكمين الذين ينتخبون بالقرعة[62].

ب)إبعاد الأمور الدينية عن القانون كليا[63]، و التخفيف من حجم العقوبات التي وردت في قانون دراكون.

ج) ترك المعاملات التجارية للعرف[64]، لذلك لم يشتمل قانون دراكون على كل التقاليد العرفية التي كانت سائدة في ذلك العصر، فلم تدون الأعراف المتعلقة ببعض فروع القانون كقواعد المعاملات التجارية والقواعد الخاصة بالإجراءات القضائية باعتبار أن الأحكام السابقة كانت متداولة على نحو مطرد ومستقر ولم يحدث أي خلاف بشأنها[65]. كما أدخل التعديلات في المقاييس والموازين التي هي أساس الأعمال التجارية ورفع من قيمة العملة الأثينية (الدراخم) في المعاملات التجارية الداخلية والخارجية[66].

د) إقرار المساواة التامة بين المواطنين في عضوية مجلس الأعيان والمحكمة الهيلية، باستثناء محكمة الأشراف التي جعل العضوية فيها مرتبطة بالنصاب المالي[67]. كما جعل جميع المواطنين اليونانيين الأحرار متساوين في الحقوق أمام القضاء، كما منح كل مواطن نصيبا في حكم الدولة، ولذلك ظل الأثرياء بحكم دخلهم وثروتهم مستأثرين بالمناصب العليا، وظل البسطاء مستأثرين بحقهم في التصويت في الجمعية التشريعية و في تولي المناصب الدنيا في الحكومة[68].

ه) تعديل نظام الإرث من خلال تقسيم الأملاك الكبيرة وتجزئتها عن طريق تعميم الإرث للبنت والأولاد الطبيعيين بعدما كان يستحوذ عليها الابن الأكبر لوحده[69]. كما أقر بحق الإرث لأقرب العصبات كالعمومة أو الخؤولة إذا لم يترك المتوفي أبناء. مع إلزام الوارث بالزواج من بنت المتوفي. كما أقر قانون صولون بحق الإيصاء في حالة عدم وجود أبناء شرعيين للموصى[70].

و) التخفيف من السلطة الأبوية وتحريم بيع الأبناء بسبب من الأسباب كالفقر والحاجة، والاعتراف بالذمة المالية للأبناء بعد بلوغهم سن 18 مستقلة عن الذمة المالية لآبائهم

ز) إعطاء حق المواطنة المدنية والسياسية لكل ذكر أثيني، نتج عن علاقة زواج شرعية، إذا بلغ سن الرشد، وهذا ما جعل هذا القانون يجرد بمفهوم المخالفة النساء و الأطفال من هذا الحق[71] و يعطيه للعمال الأجانب

---

[62] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 234.

[63] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 118.

[64] أرزقي العربي أبرباش، المرجع نفسه، ص 118.

[65] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص235.

[66] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 118.

[67] أرزقي العربي أبرباش، المرجع نفسه، ص 119.

[68] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 235.

[69] دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 107.

[70] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 235.

[71] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 28.

المهرة وكل من يخدم الدولة الأثينية، لذلك أصبحت المواطنة مفتوحة على غير السكان من أبوين أثينيين[72]. لأن الأجانب لم يكن لهم بمقتضى هذا القانون الحق في ممارسة الحقوق السياسية وإبرام عقود الزواج وعقود الملكية العقارية، بل كان لهم فقط الحق في ممارسة الصناعة والتجارة تحت وصاية رجل أثيني، ولكن إذا لم يلتزم الأجنبي بذلك فأنه يتعرض للنزول إلى مرتبة العبيد، الذين كانوا بمثابة أموال منقولة لا حق لهم في الزواج أو تكوين الأسرة أو امتلاك العقارات و المنقولات[73].

ح) إلغاء تنفيذ الأحكام القضائية على جسم المدين واقتصارها على الأموال فقط في المسائل المدنية.

ثالثا: مصادر القانون الإغريقي في مرحلة الحكم الفردي"حكم الطغاة"

علاوة على ما نادى به الفلاسفة أمثال سقراط(469- 399 ق.م)[74]، و هرقلطيتس (540-480 ق.م)[75]، والمؤرخين أمثال هيردوت(484-425 ق م)، تمثلت مصادر القانون في هذا العصر في القوانين المكتوبة" المدونة" التي ترتبت عليها جملة من النتائج القانونية و السياسية (1) و الاجتماعية والاقتصادية (2).

1: النتائج القانونية والسياسية

أ- تحويل الأعراف إلى قوانين مكتوبة، وهذا ما جعلها تعتبر من أبرز المصادر القانونية وأهمها في هذه المرحلة التي سادت عبر القرنين السابع والسادس قبل الميلاد[76]، نتيجة استحواذ طبقة الأغنياء والأشراف على معرفة القوانين غير المكتوبة واستخدامها في صراعاتهم السياسية ضد العامة، الأمر الذي دفع زعماء طبقة العامة إلى المطالبة بتدوين القوانين، وكذلك نتيجة اعتبار كتابة القوانين مرحلة من مراحل ديمقراطية المجتمع التي تتصل باحتياجات التجارة خاصة وأن الإغريق قد تأثروا بمبدأ كتابة القوانين في البلاد الشرقية[77].

ب- تولي المشرع في المدن الإغريقية الحكم الفعلي في البلاد،(الجانب التشريعي)

ت- اعتبار عملية التدوين حل وسطي بين طبقة العامة وطبقة الأشراف.

ث-اعتبار قانون صولون مظهرا من مظاهر الديمقراطية والابتعاد الكلي عن الدين (الجانب السياسي).

ج- تقسيم المجتمع الأثيني على أساس مادي، لذلك كانت الوظائف الكبرى والمناصب العليا تسند إلى طبقة الأشراف ومالكي الأراضي، وتخويل الطبقات الوسطى حق تولي المناصب الدنيا و التصويت في الجمعيات التشريعية، وهذا أمر يعتقد أن صولون قد استمده من بمبادئ القانون الطبيعي دون إيمانه بالله سبحانه وتعالي خالق هذا الكون الذي وضع له قانونه و أتقن صنع كل شيء[78]. (الجانب الإداري)

ح- التخفيف من حدة العقوبات مقارنة بقانون دراكون. (الجانب القضائي)

2: النتائج الاجتماعية والاقتصادية

---

[72] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 118,

[73] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 28.

[74] من أقوال سقراط في هذا الصدد: "ليس ثمة نظام مقبول خارج القانون".

[75] من أقوال هرقلطيتس في هذا الصدد: "على الشعب أن يكافح من اجل القانون كما يكافح من أجل سور المدينة".

[76] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص232.

[77] حمزة السروي،المرجع السابق، ص 05.

[78] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 28.

أ) اختلاف النظام الاجتماعي في أثينا في عهد الحاكم صولون عن العهود السابقة التي كانت تقيم النظام الاجتماعي على الأسس المادية كالمحاصيل والمهن والأصول السكانية، أما في عهد صولون فقد قام النظام الاجتماعي على معيار المواطنة، ولذلك قسم المجتمع إلى مواطنين أجانب وعبيد[79].

ب) التوفيق بين مصالح الفقراء والأشراف وتحسين حال الفلاحين والطبقات المتوسطة.

ج) حماية الملكية بجميع أنواعها ورفع قيمة العملة الأثينية في المعاملات التجارية و الاعتراف للشخص بالملكية الفردية في العقارات مما سهل الاعتراف بانتقال الحقوق بين الأفراد[80].

الفرع الثاني: القانون الإغريقي في عهد الحكم الديمقراطي

إن الهدف من دراسة القانون الإغريقي في عهد الحكم الديمقراطي- الذي ساد بعد القرن الخامس قبل الميلاد- هو التعرف على: موضوعات القانون العام وموضوعات القانون الخاص التي تميز بها هذا العهد (أولا)، و مصادر القانون (ثانيا)، وكذا عوامل تطور نظمه وموضوعاته المختلفة (ثالثا).

أولا: موضوعات القانون في بلاد الأغريق في عهد الحكم الديمقراطي

تنقسم موضوعات النظم القانونية في بلاد الإغريق في عهد الحكم الديمقراطي إلى قسمين، قسم خاص بموضوعات القانون العام (1)، وقسم خاص بموضوعات القانون الخاص (2).

1: موضوعات القانون العام في بلاد الإغريق في عهد الحكم الديمقراطي

أ) **موضوعات القانون العام في أثينا** لم تسد الديمقراطية العالم اليوناني طفرة واحدة منذ القرن الخامس قبل الميلاد مثلما حدث ذلك في أثينا بل بقت بعض المدن محافظة على حكم الأقليات فيها" الحكم الأوليغاركي" كمدينة اسبرطة التي تشربت إليها الديمقراطية عام 371 ق م في معركة لوكترا، ولهذا تجسد النظام الديمقراطي في أثينا في السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية والسلطة القضائية

السلطة التشريعية في أثينا: سرى في أثينا حكم القوانين لا حكم الناس، ولذلك تعددت المجالس التشريعية وتفاوتت من حيث تمثيلها الوطني والطبقي ومن حيث السلطات التي أنيطت بكل منها، ومن أهم هذه المجالس الجمعية العامة أو المؤتمر الشعبي العام "**الأكليزيا**"، ومجلس الأعيان" **البولي**" الذي كان منبرا حرا للمعارضة، خصوصا وأنه قسم نفسه إلى 10 لجان تضم كل منها 50 عضوا من أجل مراقبة أعمال القادة و القضاة والموظفين والشؤون الخارجية والمالية والأشغال العامة وتحضير أعمال الجمعية العامة وإعداد نصوص القوانين التي تصوت عليها.

السلطة التنفيذية في أثينا: هي السلطة التي كانت مكلفة بتنفيذ القوانين والمراسيم الصادرة عن السلطة التشريعية، وقوامها **الأراخنة** الذين اقتصرت أعمالهم على ترؤس الاحتفالات والمراسيم الدينية، أما مجلس القادة العشرة" **الستراتيجوس**" فقد كانت له صلاحيات سياسية وعسكرية، أما الموظفون فقد كان يضطلعون بأعمال الإدارة وأعبائها المختلفة ولذلك كانوا يتقاضون أجورا كبيرة مقارنة بالقضاة[81].

---

[79] أرزقي العربي، المرجع السابق، ص120.

[80] أرزقي العربي، المرجع نفسه، ص 119.

[81] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص245.

السلطة القضائية في أثينا: كانت السلطة القضائية ممثلة في مجلس الأشراف"**الأريوباجوس**"الذي اقتصرت مهمته على إصدار الأحكام في قضايا الجرائم(التسميم والحرائق المتعمدة) والدين والتربية والأخلاق، أما مجلس العامة" **الهيلية**" فقد كان يتولى فعليا إصدار الأحكام النهائية في جميع القضايا المدنية والجزائية.

وبالنسبة لأصول المحاكمات تجدر الإشارة إلى تخطي أثينا مرحلة العدالة الفردية إلى مرحلة العدالة الشعبية التي تتميز بمراحلها الثلاثة وهي مرحلة التحقيق ومرحلة الحكم ومرحلة التنفيذ[82].

ب)**موضوعات القانون العام في اسبرطة** : إن النظام الديمقراطي الذي عرفته أغلب المدن الإغريقية هو نظام يختلف من مدينة لأخرى، ولهذا تجدر الإشارة أيضا إلى أن نظام الحكم في اسبرطة يعود الفضل فيه إلى المشرع ليسورغ الذي ادمج الحكم الملكي والحكم الارستقراطي والحكم الديمقراطي في مؤسسات الدولة بهدف منع سيطرة أي نظام من الأنظمة الثلاثة، وهذه المؤسسات هي: الملكان،مجلس القضاة(**الأفوريون**)، مجلس الشيوخ (**جيروزيا**)، مجلس الشعب"**أبيلا**"[83].

2: موضوعات القانون الخاص في بلاد الأغريق في عهد الحكم الديمقراطي

على غرار موضوعات القانون العام التي كانت مظهرا من مظاهر الديمقراطية في بلاد الإغريق، عرفت هذه البلاد أيضا ثلاثة موضوعات خاصة بالقانون الخاص : الموضوع الأول منها تمثل في الأحوال الشخصية (أ)، الموضوع الثاني تمثل في الملكية (ب)، الموضوع الثالث تمثل في العقود (ج).

أ): نظام الأحوال الشخصية

لقد كشف التاريخ أن الأسبرطيون كانوا يتخلصون من كل ولد ضعيف البنية باعتباره غير مؤهل للتربية العسكرية وأن الولد لا يتحرر من السلطة الأبوية إلا عندما يبلغ سن 18سنة، ولذلك لم يكن له قبل هذا السن شخصية قانونية، فكان لا يحق له التملك والتزوج إلا بموافقة والده. كما كشف تاريخ المدينة اليونانية أن الأسرة اليونانية قد كانت منصهرة في كيان القبيلة ثم صارت وحدة مستقلة تخضع للأب الذي كان له حق الحياة على أولاده و سلطة مطلقة في تطليق زوجته ساعة يشاء بشرط التصريح بحضور شاهد واحد على الأقل وشرط إعادة المهر لزوجته .

لقد كان الزواج في المدينة اليونانية مقدسا، لذلك كان لكل أسرة هيكل خاص بالعبادة، ولذلك لم تعترف هذه المدينة إلا بعقود الزواج المبرمة بين المواطنين، أما الزواج من الأجنبيات أو الأمات فكان ضربا من الزنا، ولذلك كانت الفتاة لا تتزوج إلا من الرجل الذي يختاره والدها في طقوس دينية تنتهي بعقد المراسيم الشكلية. أما في مجال الإرث فتجدر الإشارة إلى أن تشريعات صولون قد كرس منح التركة للأبناء الذكور بالتساوي بعدما كانت حكرا على الابن الأكبر. وفي حال عدم وجودهم تنتقل للبنات كما تنتقل إلى جهة العمومة والخؤولة في حالة عدو وجود أي ولد[84].

ب): نظام الملكية

---

[82] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع نفسه، ص247

[83] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، 102.

[84] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص247

علاوة على نظام الملكية الخاصة بالأسرة، انتهجت المدن اليونانية سياسة الاستملاك للمنفعة العامة، ولذلك وجهت بعض المزراعين إلى زراعة أنواع معينة بغية تحقيق الاستثمار المناسب، كما أنشأت السجلات الخاصة بتنظيم الملكية العقارية[85].

ج): نظام العقود

لقد خضع نظام التعاقد في بلاد الإغريق لمبدأ الحرية فكان من حق المواطنين الأغريق أن يرتبوا علاقاتهم التعاقدية كما يشاؤون شرط مراعاة النظام العام والآداب العامة، كما عرف اليونانيون نظام العقود النموذجية الجاهزة في موضوعات الشركات والبيوع والإيجارات والقروض وغيرها[86]، الأمر الذي جعل التعاقد في المدن الإغريقية يخضع لسلطان الإرادة من جهة، ومبدأ تدخل الدولة في تنظيم العقود من جهة أخرى.

ثانيا: مصادر النظم القانونية في العهد الديمقراطي

تمثلت مصادر النظم الإغريقية في العهد الديمقراطي في أربعة مصادر مختلفة هي: الأعراف (1)، التشريعات و الوثائق القانونية المختلفة (2)، الأحكام القضائية (3).

1: الأعراف

لم يتوقف دور العرف كمصدر للقانون الإغريقي على تدوين الشرائع الإغريقية بداية 624 ق.م تاريخ بداية التدوين في هذه البلاد[87]،بل أن فعالية العرف قد استمرت في بقية العهود اللاحقة[88]، التي جعلت القانون الإغريقي يتأثر بأحكام عقد البيع في القوانين المصرية [89]، وأحكام التنظيم القانوني للأخطار "المسؤولية" من الفنيقيين والبابليين[90]، ومبدأ التأمين العقاري من الذي كان سائدا في الحضارات الشرقية[91].

2: التشريعات والوثائق القانونية المختلفة

علاوة على القوانين المدونة،شمل القانون الإغريقي في العهد الديمقراطي النقوش التي وجدت على جدران المعابد، وقطع الأخشاب، والأحجار، والعملات المعدنية، وأوراق البردي المكتشفة في مصر وفلسطين. كما شمل كذلك السجلات وقوائم الضرائب، ونصوص المعاهدات الدولية المبرمة بين المدن اليونانية. وكتابات المؤرخين اليونانيين القدامى أمثال هيردوت و ديودور الصقلي، وكتابات الفلاسفة أمثال أفلاطون و أرسطو، وغيرهم من الفلاسفة السوفسطائيين والرواقيين[92].

3: الأحكام القضائية

---

[85] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع نفسه، ص251.

[86] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع نفسه، ص251.

[87] أحمد حبيب سنيد عبود الفتلاوي المرجع السابق.

[88] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص232.

[89] أحمد سويد، دراسة لبعض أنواع العقود في القانون الإغريقي، 2009/05/14، الرابط http://www.mohamoon-montada.com/default.aspx?Action=Di splay&ID=87901&Type=3، تاريخ المشاهدة: 14/ 10/ 2019.

[90] حسن حرب اللصاصمة، الأخطار البحرية في قانون التجارة البحرية الأردني، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2015، ص 27.

[91] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص251.

[92] حمزة السروي، المرجع السابق، ص 03.

لقد اندرجت أحكام القضاء في بعض الحالات بين مصادر القانون، لكنها بقيت دون الأعراف والتشريعات منزلة[93].

ثالثا: عوامل تطور القانون الإغريقي في العهد الديمقراطي

إن عوامل تطور القانون الإغريقي في العهد الديمقراطي كثيرة نذكر منها ما يلي:

1- توفير الحكم الفردي الرفاه المادي للطبقات الدنيا أو العامة، ومشاركة الشعب في الحياة العامة.

2- نضج الفكر الديني الإغريقي بسبب تبني المسيحية واتصال السكان الأغريق بالحضارات الشرقية الفرعونية والبابلية والفينيقية والفارسية، مما أدى إلى تخلي الفكر الديني عن فكرة تجسيد الآلهة، فأصبح تبعا لذلك الإلاه قادرا على تفسير مصير الإنسان. كما أصبحت الديانة حق من الحقوق السياسية تتولاه الإدارة لتقوية الشعور الوطني والقومي في الأزمات والحروب[(94)].

3- قيام مدينة طيبة بتبني الديمقراطية ونشرها على باقي المدن المجاورة.

---

[93] عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص232.

[94] أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 98.